



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد البحرين للتنمية السياسية يوقعان مذكرة تفاهم لتنسيق التعاون بين الطرفين

ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ السليمة لها من خلال توفير برامج التدريب والدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال الدستوري والقانوني لفئات الشعب المختلفة، وأضافت بأن توقيع هذه المذكرة يدل على أهمية تفعيل الأهداف المشتركة بين الطرفين وبالأخص فيما يتعلق بتعزيز وتثقيف المجتمع البحريني في كل ما من شأنه الارتقاء بالعمل الحقوقي والسياسي للدفع بعجلة التنمية. وثمنت خوري أهمية استمرار الأنشطة والفعاليات ذات الاهتمام المشترك برغم من الإجراءات الاحترازية بسبب جائحة كوفيد 19 وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للتقنيات التكنولوجية من أجل استمرار استدامة الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.



من المحاور، أهمها: دعم الجوانب ذات الاهتمام المشترك والتعاون بين الطرفين، بما في ذلك تبادل الزيارات والاستشارات، وتبادل المطبوعات والدراسات، بالإضافة إلى تنظيم الفعاليات والأنشطة المتصلة بقضايا حقوق الإنسان، وتطوير مهارات العاملين في الجهتين بشأن كل ما يتعلق ببرامج نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وقد أشادت الأنسة ماري خوري رئيسة مجلس المفوضين بالمؤسسة بالدور المهم الذي يضطلع به معهد البحرين للتنمية السياسية في نشر



وقعت كل من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد البحرين للتنمية السياسية، مذكرة تفاهم لتنسيق التعاون بين الطرفين وهي تعد تجديد لمذكرة التفاهم المبرمة بين الطرفين في مارس 2014، حيث تهدف المذكرة الحالية إلى وضع آلية لاستمرار التعاون المشترك وتبادل المعلومات وتطوير البرامج التدريبية، فضلا عن تنسيق وتعزيز التعاون في سبيل تبادل المعلومات والأفكار والخبرات في مجال حقوق الإنسان.

وتضمنت مذكرة التفاهم عددًا

صيف البحرين
Bahrain summer



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في مهرجان صيف البحرين بنسخته الثانية عشرة

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مهرجان صيف البحرين السنوي في نسخته الثانية عشرة لعام 2020، والذي يحمل شعار "أقرب عن بُعد"، والذي يتزامن مع برنامج هيئة البحرين للثقافة والآثار لهذا العام بعنوان "دلمون حيث الكثافة"، ونظرًا لما يشهده العالم من ظرف استثنائي من انتشار لفيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد تم تنظيم المهرجان من خلال الفضاء الإلكتروني الافتراضي، وهو ما جعله يصل إلى كافة أنحاء العالم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تضمن المهرجان العديد من الفعاليات المتنوعة ما بين عروض الحفلات الفنية وورش العمل التعليمية والإبداعية والجولات ونشر لكتب معنية بحقوق الطفل.

في الحرص على استمرارية الحراك الثقافي في البحرين وتعزيز التواصل ما بين المملكة ودول العالم، معربة عن سعادتها من كون المؤسسة الوطنية أحد المساهمين في إثراء برنامج ونشاط المهرجان من خلال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشر الوعي بها إلى جانب العديد من السفارات والمؤسسات العامة والخاصة بمملكة البحرين.

وبهذه المناسبة، ثمنت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظيم مهرجان صيف البحرين لهذا العام عن بُعد التزامًا بالإجراءات الاحترازية وحفاظًا على قواعد التباعد الاجتماعي في ظل ما يشهده العالم من ظروف استثنائية، مشيدة بدور جهود هيئة البحرين للثقافة والآثار برئاسة معالي الشيخة مي بنت محمد آل خليفة

وقد قامت المؤسسة الوطنية خلال مشاركتها في المهرجان الذي يمتد لمدة شهر كامل، بنشر دفتر التلوين الخاص بحقوق الطفل، والذي يتميز بمخاطبته للأطفال عن حقوقهم بلغة بسيطة ورسوم جميلة تجمع بين الترفيه والتعليم، ويمكن للجميع الحصول على نسختهم من دفتر التلوين من خلال زيارة رابط المهرجان (<http://bahrainsummer.bh/nih-coloring-book/>)

تكملة من ص 1

وتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والعمل على تعزيزهما وتشجيعهما ونشرهما، وتوفير التسهيلات التي من شأنها المساهمة في تعزيز التعاون بينهما.

يذكر أن هذه المذكرة تأتي في إطار رغبة الطرفين في تفعيل دورهما المشترك للتوعية بأهمية ثقافة حقوق الإنسان خاصة في ظل جائحة كورونا وأهمية وجود ثقافة مجتمعية تحت على قيم العدالة والمساواة وقبول الآخر وتنمية روح التعاون بين أبناء الوطن.

ومن جانبها، فقد أشادت الأستاذة إيمان فيصل جناحي المدير التنفيذي لمعهد البحرين للتنمية السياسية بتوقيع مذكرة التفاهم مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مؤكده انها تأتي في إطار الالتزام المشترك من جانب كل من المؤسسة والمعهد بدعم المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، وفي إطار رغبة الطرفين في توطيد أواصر التنسيق والتعاون المشترك بينهما فيما يتعلق بترسيخ مبادئ حقوق الانسان ودعم ثقافة الديمقراطية في المجتمع.

#زيارات ميدانية

مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يبدأ زيارته لمراكز الإصلاح والتأهيل خلال موسم عاشوراء

يشكل إضراراً أو تجاوزاً الحرية وخصوصية النزلاء والنزيلات الآخرين من جميع الأديان والطوائف الأخرى في ممارسة شعائرهم، وبما يضمن المحافظة على أمن المركز وسلامة النزلاء فيه.

وعلى هامش الزيارة، أكدت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن ممارسة الشعائر الدينية - في مملكة البحرين - بكل حرية في إطار كفاءة الحريات العامة والشخصية والمساواة بين الجميع دونما تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس مكفولة، موضحة بأن الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المؤسسة تأتي انطلاقاً من الدور الحقوقي والرقابي للمؤسسة على وزارات ومؤسسات السلطة التنفيذية وفق صلاحياتها الواسعة التي أكد عليها قانون إنشائها، مثنية في ذات الوقت التعاون الكبير لوزارة الداخلية واستجابتها لطلبات الزيارات المعلنة وغير المعلنة لمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز الاحتجاز في الوقت الذي تراه المؤسسة مناسباً، وذلك لتفقد أوضاع النزلاء والنزيلات والتأكد من تمتعهم بحقوقهم المقررة بما يتوافق والأنظمة المتبعة دون تعقيد.

هذا، وقامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع إدارة الأوقاف الجعفرية بتوفير مجموعة كبيرة من الكتب الخاصة بالمناسبة الدينية لموسم عاشوراء، وقد تم تزويد إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بها في وقت سابق من الشهر الماضي ليتسنى للنزلاء والنزيلات استخدامها خلال هذه الأيام.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



بدء أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان زيارتهم الميدانية إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف خلال موسم عاشوراء 2020 بهدف الاطلاع عن كثب على استمرار ممارسة النزلاء والنزيلات في تلك المراكز شعائرهم الدينية، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ولأنظمة ولوائح مراكز الإصلاح والتأهيل.

وخلال الزيارة، التقى أعضاء مجلس المفوضين بعدد من النزلاء والنزيلات في تلك المركز، الذين أكدوا بأن إدارة المراكز قدمت لهم التسهيلات والخدمات اللازمة لضمان استمرار ممارستهم لشعائرهم الدينية، وذلك من خلال زيادة عدد الكتب الخاصة بالمناسبة الدينية، ومضاعفة مدة ممارسة الشعائر الدينية.

كما التقى أعضاء مجلس المفوضين بمسؤولي إدارة تلك المراكز، الذي قدموا بدورهم شرحاً عن كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المراكز لضمان استمرار ممارسة النزلاء والنزيلات شعائرهم الدينية بكل اريحية وعلى نحو لا



رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: الخطة الوطنية لحقوق الإنسان انعكاس لنهج البحرين الريادي

أصل 9، "وبينت خوري تميز مملكة البحرين في كفالة حقوق ذوي الإعاقة وحقوق الصحة والتعليم والإسكان، فجائحة كورونا أوضحت التعاطي الإيجابي والإنساني للمملكة مع المرضى إذ لم تفرق بين مواطن ومقيم أو عرق أو دين".

وأوضحت خوري أن المؤسسة الوطنية تحرص على استمرار التشاور مع وزارة الخارجية والسلطة التشريعية في شتى المواضيع، لافتة إلى أن نص القانون في المادة 12 من اختصاصات المؤسسة في ما يتعلق بإعداد الخطة الوطنية جاء ليكفل للمؤسسة حرية التعليق على أية مسألة متعلقة بحقوق الإنسان، مع ضمان المشاركة في وضع وتنفيذ خطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، فضلاً عن تعزيز وتنمية وحماية هذه الحقوق، والعمل على ترسيخ قيمها ونشر الوعي بها، وضمان الإسهام بممارستها بكل حرية واستقلالية.

ولفتت إلى أنه ومنذ صدور الأمر الملكي رقم (20) لسنة 2013 بتشكيل مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية، وإقرار اللجان الثلاث الدائمة لاحقا وهي: لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، ولجنة الحريات العامة، ولجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، تعمل المؤسسة على تحقيق أهدافها منذ إنشائها عام 2009 للوصول إلى النتائج المرجوة لحماية وتنمية حقوق الإنسان؛ إذ تقوم بتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها والبحث فيها، ودراسة التشريعات والنظم المعمول بها في المملكة والمتعلقة بحقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة، والعمل على إصدار النشرات والمطبوعات والبيانات والتقارير، إلى جانب التعاون مع الهيئات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية والأجهزة المختصة.



أكدت الأنسة ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، اهتمام مملكة البحرين بحقوق الإنسان باعتبارها جزءاً من الثوابت الوطنية، وولفتت إلى كفالة الحقوق والحريات العامة المدنية والسياسية، انطلاقاً من الرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، مؤكدة أهمية العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل بني البشر دون تمييز، حيث غدت ثقافة حقوق الإنسان نمطاً للحياة في المملكة.

وقالت خوري: "قدمت المؤسسة مرئياتها حول الخطة الوطنية قبل سنة ونصف للسلطة التشريعية، وقطعت أشواطاً رائعة وبخطى ثابتة، ولم ننظر إلى الوراء يوماً من الأيام"، وأضافت: "حقوق الإنسان موجودة منذ القدم كثقافة متأصلة في شعب البحرين، وقد انضمت المملكة إلى 7 عهود دولية خاصة بحقوق الإنسان من

"الوطنية لحقوق الإنسان" تنظم ورشة عمل حول تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء بالتعاون مع "الأعلى للبيئة"

Environment relevant SDGs

SDG 6: Clean water and sanitation. ICTs facilitate smart water and sanitation management. The ITU Focus Group on Smart Sustainable Cities has identified key trends in urban smart water management, including ICTs for managing wastewater.

SDG 7: Affordable and clean energy. ITU has helped develop greener ICTs and has outlined how smart grids can help to build more controllable and efficient energy systems and reduce carbon emissions.

SDG 8: Decent work and economic growth. ITU has launched a Digital Innovation Framework to assist countries, cities and other ecosystems to accelerate their digital transformation and stimulate ICT-centric innovative entrepreneurship and vibrant small and medium enterprises.

SDG 11: Sustainable cities and communities. To facilitate the transition to smart sustainable cities, ITU and the United Nations Economic Commission for Europe (UNECE) launched "United for Smart Sustainable Cities" (U4SSC) in 2016. Fifty cities have now joined this project.

ICT Contributions to the SDGs

ITU is the United Nations specialized agency for information and communication technologies – ICTs.

Maryam Al-Kha...
Ali Farhan
Ismail Noori Ms...

مملكة البحرين في هذا المجال. كما قدم الدكتور عبد المنعم محمد حسن المنسق الإقليمي لبرامج العلوم بمكتب الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا ورقة عمل بعنوان: الأساس القانوني والآليات الدولية لحماية البيئة، تناول من خلالها التعريف بالأساس القانوني والآليات الدولية لحماية البيئة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء بالإضافة إلى استعراض الاتفاقيات البيئية الدولية.

تأتي هذه الفعالية ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وبالأخص الهدف الاستراتيجي الأول المعني بالتأثير البيئي على حقوق الإنسان، وتعزيزاً للشراكة المجتمعية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء والتوعية بأهم القوانين والصكوك الدولية المعنية بحماية البيئة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء.

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة ورشة عمل بعنوان "تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء" شارك فيها عدداً من موظفي القطاع العام والخاص وأعضاء منظمات المجتمع المدني والجامعات الحكومية والخاصة، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي، تماشياً مع الإجراءات الاحترازية التي قامت بها مملكة البحرين لمكافحة انتشار فيروس كورونا من خلال تجنب الاختلاط والتجمعات والاجتماعات والعمل على التباعد الاجتماعي.

قدمت الأستاذة منال العيد رئيس قسم تقنية المعلومات والاتصال بالمجلس الأعلى للبيئة ورقة عمل حول تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء ومساعي المجلس الأعلى للبيئة في هذا المجال، حيث احتوت الورقة على مفهوم الاتصالات الخضراء ودورها في تحقيق التنمية المستدامة واستعراض أهم مبادرات المجلس الأعلى للبيئة وإنجازات

لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها السابع عشر عن بعد



عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها السابع عشر عن بعد، برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية الدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي.

وأكدت اللجنة أنه انطلاقاً من الدور الرقابي والحقوقي المناط بالمؤسسة وفقاً لقانون إنشائها، والذي منحها صلاحيات واسعة لإجراء الزيارات الميدانية إلى مراكز الإصلاح والتأهيل للتأكد من الأوضاع المعيشية لنزلاء تلك المراكز، وللوقوف على مدى توافر حقوق الإنسان الأساسية لهم، فإن المؤسسة ستواصل بعزم إجراء زياراتها الميدانية إلى مراكز الإصلاح والتأهيل للتأكد من تمتع جميع نزلاء تلك المراكز بحقوقهم في ممارسة شعائرهم الدينية، لا سيما خلال موسم عاشوراء، وفقاً للقوانين والأنظمة وتوجيهات الجهات المعنية بشأن الالتزام بالتدابير الاحترازية بما في ذلك التباعد الاجتماعي.

واختتمت اللجنة اجتماعها بمراجعة برنامج زيارتها المقترحة إلى دور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية على اختلافها بهدف التأكد من مدى توافر حقوق الإنسان لنزلاء تلك الدور. علماً بأن اللجنة قد عقدت اجتماعها السادس عشر في وقت سابق من الشهر الماضي.

افتتحت اللجنة اجتماعها عبر مناقشة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، والتي من ضمنها طلبات عدد من نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل بمنطقة (جوا)، وذلك على ضوء الزيارة الأخيرة التي قامت بها اللجنة بهدف التأكد مما ورد في تلك الطلبات، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وما ورد في القوانين المحلية ذات الصلة فضلاً عن الوقوف على مدى تمتعهم بحقوق الإنسان المختلفة.

كما تطرقت اللجنة إلى مجريات الزيارة التي قامت بها إلى مركز إبعاد الرجال الأجانب بالمنطقة الجنوبية (ألبا)، والتي تم خلالها الاطلاع عن كثب على أوضاع الأجانب الذين شملهم العفو الملكي، ومتابعة ما تم مع سفاراتهم وقنصلياتهم في البلاد لتسهيل إجراءات عودتهم إلى بلدانهم، لا سيما في ظل الوضع الاستثنائي الحالي الذي تشهده المملكة والعالم أجمع.

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها السابع عشر عن بعد



برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد، والسيدة وداد رضي الموسوي عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها الافتراضي السابع عشر عن بعد، حيث ناقشت مقترح المؤسسة لتعديل أحكام الباب الرابع من القانون رقم (36) لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي فيما يتعلق برفع سن السماح بعمل وتشغيل الأطفال، وموائمتهم مع السن الوارد في قانون الطفل البحريني، واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل.

تتعلق بالسكن الملائم والمناسب ضمن شروط تصريح العمل المرن، وأخرى تتعلق بإجراء الزيارات التفتيشية على مساكن العمال.

كما استعرضت اللجنة المقترحات المتعلقة بمحاور الندوة التي ستقيمها المؤسسة حول تأثير الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا على التمتع بحقوق الإنسان، واقتراح مواضيع للبرامج التوعوية التي سيتم من خلالها التواصل مع السفارات والبعثات الدبلوماسية، ومؤسسات المجتمع المدني الهادفة إلى نشر الوعي بأهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس المستجد (كوفيد - 19).

واستكملت اللجنة مناقشاتها حول آلية تفعيل دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في التحقق من مدى توافر حقوق الإنسان المختلفة في الأماكن المخصصة لسكن العمال، وانتهت إلى عدد من الأفكار التي تهدف إلى تفعيل دور المؤسسة في هذا المجال، وذلك عبر زيادة تعاون المؤسسة مع الجهات المختصة، لا سيما مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وحث الجهات المعنية على تفعيل دورها الرقابي وإجراء المزيد من الزيارات التفتيشية على تلك المساكن، إلى جانب اقتراح اللجنة في إجراء بعض التعديلات التشريعية الهادفة إلى تحديد اشتراطات واضحة

مكتب مجلس المفوضين يعقد اجتماعه العاشر عن بعد



وناقشت اللجنة الشكاوى والمساعدات القانونية المقدمة، والتي وردت إليها خلال الفترة من 24 يوليو وحتى 24 أغسطس 2020، حيث رصدت المؤسسة عدد (13) حالة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وتلقت (159) اتصالاً عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة.

وتطرقت اللجنة إلى فعالية الطاولة المستديرة التي تعزز المؤسسة عقدها خلال سبتمبر القادم بالتنسيق مع لجنة الحريات العامة، والتي تهدف إلى جمع كافة أطراف العلاقة والمصلحة، لبحث ومناقشة ملف العمالة الوافدة في مملكة البحرين، واحاطت خوري أعضاء اللجنة علماً بأن لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق ستبدأ قريباً بعمل زيارات ميدانية إلى سكن العمالة الوافدة التابعين لعدد من الشركات للتأكد من توفير السكن اللائق والمتوافق مع معايير واشتراطات السلامة.

كما ناقشت اللجنة مدى تعاون بعض الجهات في التعامل والتنسيق معها لإيجاد الحلول المناسبة، مؤكدة على ضرورة استمرار التواصل مع وزارة الإسكان لمزيد من التعاون والتفاعل في إيجاد الحلول المناسبة لعدد من الشكاوى والمساعدات المتعلقة بالحقوق في مستوى معيشي لائق.

هذا، وتؤكد اللجنة أنه التزاماً من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، والتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس، وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144).

ترأست الآنسة ماريلا خوري اجتماع لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة السابع عشر والذي عقد عن بعد بحضور الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي، والسيد عمار أحمد البناي، حيث أكدت اللجنة على أهمية تمتع جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بحقوقهم الأساسية، لا سيما الحق في ممارسة الشعائر الدينية، وانطلاقاً من الصلاحيات الواسعة للمؤسسة وفقاً لقانون إنشائها، فقد اطلعت خوري أعضاء اللجنة على استراتيجية المؤسسة المستمرة بتفعيل دورها الرقابي والحقوق، والعمل على تكثيف زياراتها إلى مراكز الإصلاح والتأهيل للتأكد من تمتع نزلاء المراكز بحقوقهم في ممارسة الشعائر الدينية، لا سيما خلال موسم عاشوراء، وفقاً للقوانين واللوائح والأنظمة وتوجيهات الجهات المعنية بشأن الالتزام بالتدابير الاحترازية في ظل الظروف الصحية الراهنة. وثمنت اللجنة التعاون الملموس من قبل القائمين على مراكز الإصلاح والتأهيل في توفير بيئة صحية آمنة لممارسة الشعائر الدينية المختلفة الذي يعكس مفاهيم التسامح والتعايش في مملكة البحرين عبر العقود.

وخلال الاجتماع، تم استعراض ما تم بشأن مجمل قرارات وتوصيات اللجنة السابقة، ومنها المتعلقة بمبادرة المؤسسة في توعية العمالة الوافدة في البلاد بحقوقهم الأساسية، وتثقيفهم بدور المؤسسة في تعزيز تلك الحقوق، وبإمكانية اللجوء إلى المؤسسة إن اقتضت الضرورة، وذلك عبر قيام المؤسسة بنشر عدد من الرسائل التوعوية في منصات وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام المختلفة.

كما اطلعت اللجنة على الاجراء المتخذ بشأن التواصل مع المعنيين في الجهات ذات العلاقة للنظر في إمكانية إعادة دراسة الفئات التي يشملها قرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (3) لسنة 2013 بشأن حظر العمل وقت الظهيرة في الأماكن المكشوفة خلال ساعات الحظر المقررة.

مكتب مجلس المفوضين يعقد اجتماعه العاشر عن بعد



من جانب آخر، أكد مكتب المجلس على استمرار المؤسسة الوطنية في تفعيل دورها الرقابي، من خلال مواصلة بعزمه لإجراء زياراتها الميدانية إلى مراكز الإصلاح والتأهيل للتأكد من تمتع جميع نزلاء تلك المراكز بجميع حقوقهم الأساسية ولا سيما تلك المتعلقة بممارسة الشعائر الدينية في موسم عاشوراء القادم، ونوهت رئيسة المؤسسة بأنها تواصلت مع الأوقاف الجعفرية وذلك لتزويد مراكز الإصلاح والتأهيل بنسخ كافية من الكتب للمناسبة الدينية وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية وشكرت المؤسسة تجاوب الأوقاف السريع لهذا الطلب.

واختتم المكتب اجتماعه بالإشارة إلى ما انتهت إليه اللجان النوعية الدائمة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من أفكار وتصورات حول دور المؤسسة في التأكد من مدى توافر حقوق الإنسان المختلفة في الأماكن المخصصة لسكن العمال، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة، وأهمية التزام أصحاب الأعمال بتوفير المعايير الأساسية لحقوق الإنسان في أماكن سكن العمال، حيث انتهى المكتب بالموافقة على عقد طاولة مستديرة عن بعد بالتنسيق مع الجهات المعنية حول سكن العمال في مملكة البحرين.

عقد مكتب مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه العاشر عن بعد، برئاسة الآنسة ماريلا خوري رئيسة المؤسسة وعضوية نائب الرئيس السيد خالد الشاعر والدكتور بدر محمد عادل رئيس لجنة الحريات العامة والدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق وبحضور الأمين العام المستشار ياسر شهاين.

استعرض المكتب ما اتخذته المؤسسة الوطنية من تدابير احترازية وإجراءات وقائية في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، تماشياً مع التعليمات الصادرة من الجهات المختصة في البلاد لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) والحد من انتشاره، حيث تمت مناقشة ضرورة استمرار المؤسسة في العمل والتضامن والتعاون للتصدي للفيروس خاصة ان الاحترام الكامل لحقوق الانسان بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أساس لنجاح خطط التصدي التي اعتمدها اللجنة الوطنية.

كما ناقش المكتب ميزانية المؤسسة الوطنية لما تبقى من العام الحالي 2020، بالإضافة إلى البدء في إعداد مشروع ميزانية المؤسسة للسنتين الماليتين 2021 - 2022 وعرضها على الجهات المعنية، مع ضرورة بيان التحديات التي تواجه المؤسسة في تعزيز وحماية حقوق الانسان عند إعداد وعرض مشروع الميزانية.

